# " مؤشر الحوكمة في أفريقيا .. مبادرة مؤسسة مو إبراهيم"

## نشرة صحفية

---

**القاهرة في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩**

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، اليوم الأحد، ندوة بعنوان: "مؤشر الحوكمة في أفريقيا.. مبادرة مؤسسة مو إبراهيم"، لمناقشة نتائج مؤشر الحوكمة في قارة أفريقيا لعام ٢٠١٨، والذى تصدره مؤسسة مو إبراهيم سنويا، بحضور نخبة متميزة من الخبراء والمسئولين وسفراء الدول الأفريقية، ومستثمرين بالقارة.

وقالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، إن أفريقيا عبارة عن جوهرة تحتاج إزالة الغبار من فوقها، لافتة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في القارة لن يتحقق إلا بنشاطها الداخلى في الاستثمار والتنمية.

وأشار طارق توفيق نائب رئيس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، أنه من الخطأ التعامل مع أفريقيا باعتبارها كتلة واحدة، لأنها قارة تتمتع بالتنوع الثقافي والفكرى والحضارى، ولكل دولة خصوصيتها، لافتا إلى أن مؤشر الحوكمة في أفريقيا هو بداية جادة لتعريف أفريقيا ورسم خطط التنمية لأنها هي القارة الواعدة في المستقبل القريب.

من جانبه قال الدكتور محمد إبراهيم مؤسس ورئيس مؤسسة مو إبراهيم في فيديو موجه للحضور عبر الفيديو كونفرانس، أن المنظمة تركز على قضايا أفريقيا خاصة وأن البيانات والمعلومات هي الأساس في عملية صياغة السياسات والخطط التنموية، حيث يستهدف المؤشر قياس الحوكمة من خلال ٤ مجالات هي: إنفاذ القانون والأمن، التنمية الاقتصادية المستدامة والشفافية، التنمية البشرية ويندرج تحتها التعليم والصحة، وحقوق الإنسان والمشاركة التي لا تقتصر على الانتخابات فقط بالمفهوم المتعارف عليه، مؤكدا أن هدف المبادرة ليس مدح أو نقد دولة بعينها ولكن إقامة جسور من المناقشات المبنية على البيانات.

وأوضح عبدولى جنه المدير التنفيذي ومسئول الاتصال مع الحكومات والمؤسسات الأفريقية بمؤسسة مو إبراهيم، أنه يمكن للقادة استخدام بيانات المؤشر للعمل على تنمية دولهم، مشيرا إلى أن مؤشر الحوكمة يعد من أهم أعمال المؤسسة ويتم إجراء حوارا مجتمعيا سنويا حوله للوقوف على المعوقات التي تواجه دول القارة.

وأكد الدكتور فاروق الباز مدير مركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن الأمريكية، أن المشكلة الحقيقية تتمثل في توجه مصر خلال الخمسين عاما الماضية نحو الشمال الأوروبى والأمريكى، ونسيان كونها جزءا من أفريقيا وهذا أمر خطير للغاية، لافتا إلى أنه عندما ترتقى القوى الاقتصادية في أفريقيا سنرتقى معها بالتأكيد.

وطالب الباز باستكمال الطريق البرى الذى بدأ من كيب تاون جنوبا حتى مقديشيو في الصومال، وصولا إلى حدود البحر المتوسط شمالا وهو ما يحقق حلم ممر التنمية الذى نادى به منذ أكثر من ٢٠ عاما من الساحل الشمالى وحتى شمال السودان رابطا جنوب مصر بشمالها واستكماله حتى جنوب أفريقيا لربط القارة.

وأوضح هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام خلال الندوة، العمل على وضع قواعد لحوكمة شركات قطاع الأعمال العام، من خلال تغيير القوانين واللوائح، حيث تم عمل قاعدة بيانات لأعضاء مجالس إدارات الشركات المحتملين للاختيار من بينهم في حالة الرغبة في تعيين عضو مجلس إدارة ويكونوا من ذوى الخبرات الفنية والإدارية للقضاء على المحسوبية في اختيار أعضاء مجالس إدارات الشركات الحكومية، كما ينص مشروع القانون الجديد على وضع حدود لما يمكن أن تخسره الشركة من رأسمالها حيث يوجد حاليا شركات خسرت أضعاف رأسمالها ومازالت مستمرة، ولكن بموجب مشروع القانون الجديد فإن الشركات التي ستخسر رأسمالها لابد من تصفيتها، كما تم إلزام الشركات بقواعد الإفصاح وإعلان قوائم مالية ربع سنوية حتى وإن كانت غير مدرجة في البورصة لأنه من حق المساهمين معرفة ما يحدث في الشركة.

وأعلن وزير قطاع الأعمال عن إطلاق المرحلة الأولى من مشروع "جسور" لربط قطاع التجارة الخارجية بين مصر و١٠ دول في شرق ووسط أفريقيا، من خلال رحلات بحرية أسبوعية، حيث تم إطلاق أول رحلة للشحن البحرى الجمعة الماضية بين مينائى العين السخنة ومومباسا الكينى، ومن المتوقع إطلاق المرحلة الثانية من المشروع في الربع الثانى من ٢٠٢٠ والذى يشمل تقديم خدمات متكاملة تشمل الشحن والنقل البحرى والنقل البرى والتخليص الجمركي، وسيتم اختيار بلدين في شرق أفريقيا لإنشاء مستودعين بهما لتقديم خدمات المشروع.

كما أعلن توفيق البدء في إنشاء شركة للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية العشرة، استيرادا وتصديرا، سيكون لإحدى شركات قطاع الأعمال العام بالإضافة إلى الثلاثة بنوك الحكومية (الأهلى ومصر والقاهرة) حصة الأقلية، ويحصل القطاع الخاص على حصة الأغلبية، متوقعا أن يتطور الأمر من التجارة الخارجية إلى الاستثمار والصناعة.

من جانبه قال المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء الأسبق والرئيس التنفيذي لمجموعة بيت الخبرة، أن مصر كان لها دورا كبيرا في أفريقيا حتى ستينات القرن الماضى، لافتا إلى أن مصر تتجه حاليا نحو أفريقيا مدللا على قوله بأن ٣٠% من الزيارات الرئاسية خلال ٢٠١٩ إلى دول أفريقية، بجانب عقد الكثير من الفاعليات الأفريقية في القاهرة.

وأعلن محلب أن مشروع طريق الاسكندرية كيب تاون سيرى النور، لأن هناك دراسات جادة تمت في وزارة النقل حول هذا المشروع، وأشاد بالكوادر الأفريقية موجها النصح إلى الشركات التي ترغب في العمل بدول القارة إلى العمل بالعباءة الأفريقية وليس العباءة المصرية.

وأعلن يانيك فوليستيك الرئيس المسئول عن مؤشر مو إبراهيم للحوكمة في أفريقيا بمؤسسة مو إبراهيم، أهم نتائج المؤشر لعام ٢٠١٨ والذى يتناول بالتحليل الفترة من (٢٠٠٨ – ٢٠١٧)، حيث بلغ متوسط درجة الحوكمة في القارة ٤٩,٩ درجة من ١٠٠ درجة عام ٢٠١٧، مرتفعة من ٤٨,٩ درجة عام ٢٠٠٨، وهو ما يعد تحسنا في مؤشر الحوكمة خلال فترة التقرير.

ويغطى مؤشر الحوكمة ٥٤ دولة أفريقية، منها ٣٤ دولة حققت تطورا في المؤشر، بينما تدهورت الحوكمة في ١٨ دولة بالمؤشر، ودولة واحدة لم يتغير وضعها، وجاءت أهم الدول التي حققت تحسنا في المؤشر هي المغرب وكينيا وكوت ديفوار، بينما تمثلت أهم الدول التي تدهورت في المؤشر هي مالى وبنين وليبيا والكاميرون.

وجاءت نتائج المؤشرات الأربعة الرئيسية لمؤشر الحوكمة كالتالى: تراجع مؤشر إنفاذ القانون والأمن خلال العشر سنوات محل التقرير منخفضا من ٥٥,١ درجة في ٢٠٠٨ إلى ٥٢,٦ درجة فى ٢٠١٧، كما تحسن مؤشر حقوق الإنسان والمشاركة بشكل ملحوظ مرتفعا من ٤٥,٩ درجة في ٢٠٠٨ إلى ٤٩,٤ درجة في ٢٠١٧، وتحسن مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة نسبيا مرتفعا من ٤٤,٧ درجة في ٢٠٠٨ إلى ٤٤,٨ درجة في ٢٠١٧، في حين حقق مؤشر التنمية البشرية تحسنا ملحوظا مرتفعا من ٤٩,٣ درجة في ٢٠٠٨ إلى ٥٢,٨ درجة في ٢٠١٧.

وبينت النتائج أن عدم استقرار الأمن الوطني وتعرض الدول الإفريقية للتهديدات من أهم التحديات بالقارة الأفريقية، حيث شهد هذا المؤشر تراجعا ملحوظا، بينما تحسن مؤشر حقوق الإنسان والبنية التحتية وزيادة تمثيل المرأة في المناصب الحكومية والقضاء والفرص الاقتصادية، وتوقع مسؤول مؤشر الحوكمة، أن تشهد الفترة المقبلة تحسنا ملحوظا في جودة التعليم في القارة، ومدى ملاءمته لحاجة سوق العمل، بينما تظل الزيادة السكانية تحديا كبيرا يتطلب توفير فرص اقتصادية مستدامة.

وقالت السفيرة مشيرة خطاب وزيرة الأسرة والسكان سابقا، إن الشراكة مع المجتمع المدنى أمر هام للغاية، حيث تمكننا من رؤية الفجوات وتحديات التنمية ورفع الوعى بين المواطنين والمسئولين ومتخذى القرار على حد سواء، مؤكدة الحاجة إلى بناء القدرات في أفريقيا على كافة المستويات من أجل قياس المؤشرات التي تمكننا من تحسين قواعد الحوكمة في مؤسساتنا باعتباره المناخ الصحى المناسب لتحقيق التنمية المستدامة.

وخصصت الندوة جلسة جمعت السفراء الأفارقة في مصر، وهم الدكتور محمدو لابرانج عميد السفراء الأفارقة وسفير الكاميرون، ووينفريد هاموند سفيرغانا، وإدوين فاسيين سفير ليبيريا، ومامادو مانجارا سفير مالى، ونيلسون مانويل كوزمى سفير أنجولا، والوزير المفوض أحمد جوسو من سفارة نيجيريا، لمناقشة تحديات الحوكمة وفرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا ٢٠٦٣، وتداخل أهدافها مع أهداف الألفية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتمثلت أبرز تحديات الحوكمة في أفريقيا في نقص وغياب المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات وبالتالي تحقيق أجندات التنمية، وتحديات البنية التحتية والطاقة خاصة الكهرباء، والأمن ومكافحة الإرهاب، والصحة ، والتعليم وبناء الكوادر، والفساد، وهجرة الشباب على الخارج، والتكامل الإقليمى في مجال التجارة العابرة للحدود.

وناقشت جلسة خاصة أهم نتائج مصر بالمؤشر، حيث حققت تحسنا في مجال البنية التحتية وإدارة المال العام، ولكنها شهدت تراجعا في مؤشر استدامة الفرص الاقتصادية ومناخ الأعمال وتراجعت أيضا في مؤشر توليد الدخل والضرائب، وحققت تراجعا في مؤشر قوة عمل البنوك بسبب الروتين والبيروقراطية التي تؤثر سلبا على عمل الشركات، وسبقت مصر في المؤشر كل من المغرب وتونس على الترتيب.

وعرض مجموعة من ممثلي الشركات المصرية المستثمرة في أفريقيا تجاربهم في العمل بالقارة وأهم التحديات التي تواجههم، وهم: منال عبد المنعم الرئيس التنفيذي لشركة سوبيك للحلول، وتامر يونس عضو مجلس إدارة شركة بروكتور وجامبل ورئيس قطاع العلاقات الخارجية لشمال أفريقيا، وعدلى توما الرئيس

التنفيذي لشركة جيمنى أفريقيا للمؤسسات، والدكتور ماجد جورج رئيس مجلس إدارة شركة ماميبا مصر لمستحضرات التجميل ورئيس المجلس التصديرى للصناعات الدوائية، والمهندس محمد عاطف رئيس القطاع التجارى لأفريقيا بشركة السويدى إليكتريك، والدكتور خالد دربالة مستشار التحول الرقمى، وترأس الجلسة الدكتور عادل عدوى وزير الصحة الأسبق.

وتمثلت أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في أفريقيا في المشكلات اللوجستية والنقل، وتوافر الكهرباء والطاقة، وصعوبة تسجيل المستحضرات الدوائية، وإجراءات بعض الدول الأفريقية التي تعوق التصدير إليها، واختلاف قواعد التصدير والمواصفات في الدول الأفريقية، والمنافسة الشرسة مع شركات الصين والهند التي تدعمها حكوماتها لغزو القارة، والهاجس الأمني فيم بتعلق بالمشروعات التكنولوجية، بالإضافة إلى عدم وجود أماكن لبيع البضاعة الحاضرة، وعدم وجود تمويل كاف للعمليات في أفريقيا.

وفيم يتعلق بتحديات التمويل، اقترح المهندس محمد عاطف ممثل شركة السويدى، وجود صندوق سيادى مصري للتمويل في أفريقيا يكون ضمن إنجازات مصر في فترة رئاسة الاتحاد الأفريقي، أو أن يتم تخصيص نسبة من استثمارات الصندوق السيادى الذى تم إنشائه مؤخرا لتمويل الاستثمار ودعم الشركات في أفريقيا، وهو المقترح الذى أشادت به الدكتورة عبلة عبد اللطيف مؤكدة أن الفكرة جديرة بالاهتمام والمناقشة وستحقق فائدة لكل من مصر ودول أفريقيا حيث يمثل التمويل مشكلة عثرة أمام الاستثمار في أفريقيا.

وأعلنت عبد اللطيف عن إرسال تفاصيل مشروع "جسور" الذى أعلن وزير قطاع الأعمال عن إطلاقه خلال الندوة، إلى مؤسسة مو إبراهيم لنقل التجربة وتحقيق الفائدة منها، ونقل تجارب الشركات المستثمرة التي تم عرضها إلى المؤسسة بصورة مكتوبة، بالإضافة إلى أخذ المركز بزمام المبادرة ليقوم جهاز الإحصاء المصرى بمساعدة أجهزة الإحصاء في الدول الأفريقية لوضع معايير موحدة لجمع البيانات وتوفيرها حتى يمكن قياس المؤشرات بصورة صحيحة، لأن عدم توافر المعلومات من أهم المعوقات التي تواجه الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدول القارة.